"اللقاء الوطني" يناقش قضايا التموين ويهيب بالحكومة إنهاء مأساة المخطوفين

اهاب « اللقاء الوطني » الحادي والعشرين بالحكومة « ان تعبىء جهودها وجهود الهيئات الشعبية لانهاء ماساة المخطوفين وذلك عبر اتخاذ تدابير عدة مستعجلة منها اطلاق المخطوفين والمحتجزين لدى الاحزاب والميليشيات والاشخاص فورا ومن دون قيد او شرط ، وكذلك الموقوفين لدى اجهزة السلطة ممن لم يحالوا للمحاكمة ... وانشاء محاكم خاصة للنظر في جميع قضايا الخطف واحتجاز الحريات » .

فقد انعقد امس ، اللقاء الوطني ، الحادي والعشرون في نادي خريجي الجامعة الاميركية بدعوة من « الجبهة الموحدة » لرأس بيروت ، حيث ناقش قضية المخطوفين وبحث الشان التمويني في بيروت من مختلف جوانبه .

ترأس اللقاء نائب رئيس مجلس النواب منير ابو فاضل ، وحضره وزير التربية والعمل الرئيس الدكتور سليم الحص ، النائب زاهر الخطيب ، نقيب الصحافة محمد البعلبكي ، مدير عام الاقتصاد عبد الرحمن اللاذقي ممثلا وزير الاقتصاد ، الوزير السابق الدكتور نجيب ابو حيدر ، رئيس الجبهة عبد الرحمن عيتاني ، اعضاء هيئتها الادارية ، وعدد من ممثلي التنظيمات السياسية والهيئات الثقافية والاجتماعية والشبابية ، وجمهور من المواطنين .

افتتح اللقاء عيتاني بكلمة اكد فيها على ان معركة اعادة بناء لبنان بدات عن حق ، وبدا معها دورنا الاساسي ، دور المشاركة الشعبية في البناء وفي تقرير المصير » .

والقى البعلبكي كلمة قال فيها ان لبنان لا يمكن ان يستمر الا بالحرية والديموقراطية وان اي انتقاص للحرية هو نقص لهذا البلد .

وراى ان كل تاخر ولو للحظة واحدة دون التفاف اللبنانيين حول بعضهم وعودتهم الى روح التآخي بنية صادقة لن يكون فقط جريمة بحق لبنان وانما بحق محيطه وبحق العروبة والاسلام والمسيحية والله .

ثم بدا النقاش حول قضية المخطوفين ، فتكلم محمد قاسم فشدد على ضرورة اتخاذ موقف يشاهنا فيما حذر ابو حيدر من جهته من استغلال القضية سياسيا .

وتحدثت زهور ظافر فدعت الجهات الخاطفة الى قول الحقيقة حول المخطوفين ، فيما اجمع عدد من الحضور على ضرورة النظر الى القضية من منظار كونها قضية انسانية بالدرجة الاولى .

بعد ذلك تلا عدنان صيداني تقريرا عن الوضع التمويني ، وعقب عليه اللاذقي موضحا ان كل ما يرد الى البلاد عبر المرافىء الشرعية من مواد تموينية يمر عبر مصلحة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتي تضم جهاز تسعير يحدد النسب القانونية للارباح .

وقال ان هناك فكرة لانشاء لجان شعبية في المناطق والاحياء للتحقق من الغش والتلاعب "بالاسعار مشيرا الى كتاب تلقته وزارة الاقتصاد من وزارة الخارجية تنبهها فيه الى كميات كبيرة من الفروج الفاسد معدة لادخالها الى لبنان .

وتحدث في الموضوع نفسه مروان ابو زكي فطالب مصلحة حماية المستهلك بتنظيم دوريات لضبط المواد الفاسدة في بعض المحلات ، واثار بعض الحضور قضية تسرب البضائع الاسرائيلية .

وعن مكتب الحبوب والشمندر السكري تكلم راجي البساط فاكد على ان الدولة تستعد لجهة التموين لفترة طويلة .

وبعد نقاش ، انتهى اللقاء الى توصيات عدة ، اضافة الى مضمون المناقشة التموينية .

في ما يخص قضية المخطوفين اهاب اللقاء بالحكومة ان تعبىء جهودها وجهود الهيئات الشعبية لانهاء ماساة المخطوفين باتخاذ التدابير المستعجلة الآتية :

١ - اطلاق المخطوفين والمحتجزين لدى الاحزاب والميليشيات والاشخاص فورا ومن دون قيد او شرط . وكذلك الموقوفين لدى اجهزة السلطة ممن لم يحالوا للمحاكمة وعدم المس بحقوقهم لدى المؤسسات التي يعملون فيها .

٢ - استثناء جرائم حجز الحريات والقتل وسائر الجرائم الشائنة من اي مشروع قانون للعفو قد تفكر الحكومة بالتقدم به .

٣ - انشاء محاكم خاصة للنظر في جميع قضايا الخطف واحتجاز الحريات مع تعديل القوانين النافذة لجهة تشديد العقوبة في اطار اصول موجزة للمحاكمة .

٤ - انشاء جهاز تقصي خاص بقضية المخطوفين ، لتسهيل عمل هذه المحاكم .

وتم تشكيل لجنة لدراسة السياسة التموينية في بيروت تضم : النائب زاهر الخطيب ، عدنان صيداني ، سليم حلاوي ، زهور ظافر ، سمير حمود ، مندوب عن الاتحاد العمالي العام ، منير الصياد ، ناصر قنديل ، محمد قاسم منير خوري ، عادل نصار ، بشارة مرهج ، ومحمود اسماعيل .

واتفق على عقد اللقاء الثاني والعشرين في نفس المكان والزمان من الاسبوع المقبل .